

قابلية تشغيل مخرجات المنظومة التكوينية في ظل تحولات

سوق الشغل في الجزائر؛ دراسة ميدانية

The ability to operate the outputs of the training system in light of the changes in the labor market in Algeria, a field study

سويداني عبد الرحمان¹، طواهري ميلود²

1- جامعة تلمسان- الجزائر -

prof.souidani@gmail.com

2- جامعة تلمسان- الجزائر -

touahrimil@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/03/14 تاريخ القبول: 2021/06/01 تاريخ النشر: 2022/06/09

الملخص:

لعل أكثر الترابطات والأشد أهمية تلك المتواجدة بين مخرجات المنظومة التكوينية ومتطلبات الحياة العملية في الجزائر؛ بحيث يهدف كل منهما وفق المعايير الكمية والكيفية الى تحقيق التنمية في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل علاقة تكوين عمل والتوجهات الكبرى التي يعرفها سوق الشغل اليوم وجب على القائمين على هذان القطاعان وضع استراتيجية واضحة المعالم تعمل على خلق الانسجام بينهما، وذلك لتسهيل عملية الإدماج المهني لأكثر عدد ممكن من مخرجات المنظومة التكوينية

الكلمات المفتاحية:

الاستخدامية؛ المخرجات؛ المنظومة التكوينية؛ سوق الشغل.

Abstract:

Perhaps the most important and most important interconnections are between the outputs of the training system and the requirements of practical life in Algeria. So that each of them aims, according to quantitative and qualitative criteria, to achieve development in various economic and social fields. In light of the relationship of job formation and the major trends in the labor market today, those in charge of these two sectors must develop a clear-cut strategy that works to create harmony between them, in order to facilitate the process of professional integration of the largest possible number of the outputs of the training system.;

Keyword:

Usability; Outputs; Formative system; The job market.

مقدمة

لعل أكثر الترابطات والأشد أهمية تلك المتواجدة بين مخرجات المنظومة التكوينية ومتطلبات سوق الشغل بالجزائر، حيث يعمل كل من الجهازين التربوي التكويني و الاقتصادي الانتاجي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث الأول وفق سياسة التكوين الى تخرج حاملي الشهادات تبعا للمقتضيات يسعى الكيفية والكمية للتنمية و يسعى الثاني وفق سياسة التشغيل الى توظيف هذه الفئة في الحياة العملية و باعتبار مخرجات المنظومة التكوينية اليوم من أهم الموارد التي بفضلها يتحقق الرقي و الازدهار للبلد، كان لابد من التركيز على المضامين التعليمية والتكوينية والمقاصد التربوية والتنشئة السليمة المتكاملة الأبعاد لهذا المورد، في سبيل تحقيق نخضة تعليمية وتكوينية شاملة تستجيب لأهم متطلبات عالم الشغل.

وفي ظل التطور العلمي والتكنولوجي السريع الذي عرفته مجتمعاتنا العربية والتوجهات الاقتصادية الكبرى لأسواقها العملية من استخدام التكنولوجيات والتجهيزات الحديثة المتطورة بالإضافة إلى دخول الاستثمارات الأجنبية في العديد من القطاعات ساهم في إحداث تغيرات وتحولات على سوق الشغل في الجزائر و التي لوحظت من خلال ظهور احتياجات جديدة في قطاعات نامية تحتاج إلى ضرورة تطوير برامج المنظومة التكوينية هاته الاخيرة التي لا يجب أن تتم

بمعزل عما على يحدث من متغيرات على المستوى المحلي و حتى المتغيرات الدولية، لهذا ينبغي على جميع المختصين دراسة المواد والمقررات التي تتوافق مع المتغيرات وتتفاعل مع البيئة تستجيب لمتطلباتها من جهة و تساهم في تأهيل الأفراد من جهة أخرى، الشيء الذي لا يتحقق إلا بوجود منظومة تكوينية قادرة على تخريج موارد بشرية تتميز بالقدرة على التكيف مع التغيرات والتحولت المستمرة في مختلف الوظائف هدفها دعم القدرة التنافسية وخاصة أمام العمالة الأجنبية.

ومن هذا المنطلق، وفي ظل هذه التحولات نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع قابلية تشغيل مخرجات المنظومة التكوينية في ظل تحولات سوق الشغل في الجزائر؟

هذا السؤال تفرعت منه الاسئلة التالية

- هل لحتوى برامج المنظومة التكوينية دور في الرفع من قابلية تشغيل مخرجاتها؟
- هل نظام التقييم بالمنظومة التكوينية يساعد المخرجات في عملية الادماج؟
- هل تلعب مصالح مساعدة و إرشاد الطلبة دورها في استعداد الطلبة إلى عالم الشغل؟
- فرضيات البحث: تنطلق الدراسة من
- " إن لحتوى برامج المنظومة التكوينية دور في الرفع من قابلية تشغيل مخرجاتها.
- "إن نظام التقييم بالجامعة يساعد المخرجات في عملية الادماج المهني".
- "إن مصالح مساعدة وإرشاد المخرجات تساعد في سياسة التشغيل".

-أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع مسألة قابلية التشغيل وخاصة عند فئة حاملي الشهادات هذه الفئة التي تعد موردا هاما له دورا كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- معرفة واقع العلاقة الارتباطية بين متطلبات الحياة العملية والمؤهلات المكتسبة لدى مخرجات المنظومة التكوينية.
- تقديم اقتراحات قد تساهم في فهم هيكل سوق الشغل الحالية؛ بالإضافة إلى أهم التحولات التي يعرفها وبالتالي يمكننا معرفة أهم العوامل التي تعمل على عدم تحقيق الانسجام والتوافق بين متطلبات الحياة العملية والمؤهلات المكتسبة لدى مخرجات المنظومة التكوينية.

1: تحديد المفاهيم:**مفهوم سوق العمل:**

يعتبر سوق العمل أحد أشكال السوق بشكل عام، حيث يخضع تحديد مفهومه إلى خلاف بين المختصين، وذلك بسبب تعدد وتنوع المرجعيات النظرية والفكرية التي انطلق منها كل واحد منهم. ومن بين أبرز التعريفات التي أعطيت لهذا المفهوم، نذكر مايلي:

- " المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل." (التربوي، 2006، صفحة 16)

كما أن حاملي الشهادات يندرجون ضمن مخرجات المنظومة التكوينية من فئة حاملي الشهادات الجامعية أو المعاهد الوطنية والتقنيين السامين المتخرجين من المعاهد الوطنية المتخصصة أو مراكز التكوين المهني.

النظام التربوي:

النظام التربوي هو مجموعة القواعد والتنظيمات والإجراءات التي تتبعها دولة ما في تنظيم وتسيير شؤون التربية والتعليم من جميع الجوانب والنظم التربوية بصفة عامة وهي: انعكاس الفلسفة الفكرية والاجتماعية والسياسية في أي بلد بغض النظر عما إذا كانت هذه الفلسفة مصرحاً بها ومعلناً عنها أم لا وتتأثر النظم التربوية في العالم بالعوامل الرئيسية التالية:

- العامل الثقافي الحضاري
- العامل السياسي الايديولوجي
- العامل الطبيعي

فالنظام التربوي هو محصلة عدة عناصر ومكونات علمية وسياسية واجتماعية واقتصادية و إدارية محلية و إقليمية و علمية تسعى إلى التنمية البشرية وإعداد الفرد.

الإدماج: Insertion'L: كلمة إدماج من فعل "اندمج وأدمج و معناه دخل في الشيء

من كلمة دمج ، دجما وأندمج في الشيء ودمج الشيء في الشيء: دخل فيه واستحكم الاندماج والإدماج عند علماء اللغة هو نفسه ما عدا أن الإدماج هو إدخال الشيء في الآخر دون طواعية وإرادة. (زكي، 1982، صفحة 171)

2- حدود البحث : اقتصر البحث على أساتذة من جامعة أحمد دراية بأدرار من مختلف الرتب والتخصصات، ومن مختلف الكليات ، خلال السنة الجامعية: (2019-2020).

3- منهج البحث : اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي لا يهدف فقط إلى وصف خصائص وأبعاد ظاهرة من الظواهر في إطار معين يتم من خلاله تجميع المعلومات والبيانات وإنما يهدف أيضا إلى تنظيمها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى أسبابها.

4- أداة الدراسة : استخدمت في هذه الدراسة أداة الاستبانة التي يعرفها (محمد علي) في كتابه (علم الاجتماع ومنهجه) "أنها عبارة عن نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكل أو موقف معين.

5- صدق الأداة وثباتها :

لمعرفة صدق أداة الدراسة وثباتها؛ عرضت الأداة على ثمانية 8 محكمين وهم أساتذة جامعة أحمد دراية وجامعة غرداية، ويمثلون رتب علمية مختلفة من رتبة أستاذ التعليم العالي إلى أستاذ محاضر، وذلك للتحقق من الصدق الظاهري وصدق المحتوى من حيث مدى الشمولية والوضوح والانتماء بين الفقرات ومجالاتها .

وانطلاقا من ملاحظاتهم وآرائهم مس التعديل بعض الفقرات تعديلا لغويا وجزئيا ، وتم حساب صدق الأداة بقانون (لوتشي) وبلغ معامل الصدق 0.87؛ مما يعني أن الأداة صادقة. وللتأكد من ثبات الاستبانة، اعتمدنا على طريقة إعادة التطبيق على عينة مكونة من 41 أستاذ بفارق زمني مدته 21 يوم ، وتم حساب الثبات بمعامل الارتباط لسبيرمان؛ فجاء معامل الارتباط يساوي (0.786) دال إحصائيا عند مستوى 0.01 ويجاب عن الأداة بوضع إشارة (X) تحت واحد من البدائل.

- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع أساتذة جامعة أحمد دراية بأردار والذين يمثلون جميع الرتب العلمية، كما سيأتي موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم 1 يمثل تعداد ورتب الأساتذة بجامعة احمد دراية بادرار:

رتب الاساتذة	جزائري	أجانب	المجموع
أستاذ تعليم عالي	76	00	76
محاضر -أ-	144	00	144
محاضر -ب-	102	00	102
مساعد-أ-	147	00	147
مساعد-ب-	50	00	50
المجموع	489	00	489
اختبار	نتيجة 1	نتيجة 2	نتيجة 3
.2115	.2115	.2115	.2115
.5818	.5818	.5818	.5818
.1411	.1411	.1411	.1411

6- عينة الدراسة: من أجل جعل عينة الدراسة أكثر تمثيلا لمجتمع الدراسة تم تحديد حجم العينة بـ 200 مستجوب من كلا الجنسين ومختلف الرتب العلمية والانتماء للكلية؛ أي بنسبة 41.

الجدول رقم 02 توزيع العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	182	.910
إناث	18	.090
المجموع	200	100

يلاحظ من خلال الجدول 182 فرد ذكور يمثلون نسبة من أفراد العينة في حين 18 فردا إناث يمثلون نسبة من أفراد العينة.

الجدول رقم 03 توزيع أفراد العينة حسب الانتماء للكلية:

21.47	105	كلية العلوم التكنولوجية وعلوم المادة
23.72	116	كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية
13.49	66	كلية العلوم الطبيعية والرياضيات
10.83	53	كلية الحقوق والعلوم السياسية
14.11	69	كلية الاقتصاد وعلوم التسيير
16.35	80	كلية الادب واللغات الاجنبية
100	489	المجموع

7- الأسلوب الاحصائي المتبع:

اعتمدنا في معالجة بيانات هذه الدراسة على أسلوب إحصائي بسيط، يتمثل في تبويب البيانات في جداول إحصائية بسيطة شملت تكرارات مطلقة ونسب مئوية ثم التعليق على النتائج المتوصل إليها.

8- عرض وتفسير النتائج:

نعرض فيما يأتي النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة:

- نتائج الفرضية الإجرائية الأولى:

إن محتوى برامج المنظومة التكوينية يتماشى ومتطلبات الحياة العملية

النسبة المئوية	التكرار	الهياكل	العبارة	الرقم
0.06 0.21 0.27 0.45	12 43 55 90	جيدة مقبولة متوسطة ضعيفة	هل تعتقد أن محتوى البرامج التكوينية يتماشى مع متطلبات الحياة العلمية.	1
0.67 0.32	135 65	نعم لا	هل ترى أنه من الضروري تعديل في محتوى البرامج المدروسة	2
0.91 0.79	182 158	نعم لا	حسب علمك وفي دائرة تخصصك هل تم إشراك ممثل مؤسسات العمل أو الجامعات في الهوية المسطرة لبرامج التكوين	3
0.77 0.22	155 45	نعم لا	هل تعتقد أن التكوين في مجال إختصاصك يخلق لدى الطالب روح المبادرة ويجعل منه خلق لمناصب العمل.	4
0.88 0.11	177 23	نعم لا	هل تعتقد أن التكوين في مجال إختصاصك يخلق لدى الطالب القدرة على التكيف مع تحولات محيط الحياة العملية.	5

من خلال الجدول، نلاحظ أن الاتجاه العام لاستجابات أفراد العينة يتجه إلى اختيار لا في معظم الإجابات. ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن محتوى برامج المنظومة الحكومية " الجامعة"

لا يتماشى ومتطلبات الحياة العملية والتي هي في تحول مستمر وسريع وهذا ترجمة للعبارة رقم 1 التي جاءت بنسبة ضعيفة.

90% ثم تليها نسبة متوسط ومقبول وجيد على التوالي، 55%، 43%، 12%.

وما نستخلصه من هذه المعطيات، هو أن محتوى البرامج التكوينية لا يزال كلاسيكيا لأنه لا يواكب احتياجات سوق الشغل، ومن هنا وجب على المنظومة التكوينية للجامعة توفر مخرجات مؤهلة وقادرة على التكيف مع متغيرات وتحولات سوق الشغل.

نتائج الفرضية الإجرائية الثانية:

" هل واقع نظام التقييم بالجامعة يساعد المخرجات في عملية الإدماج المهني؟"

الرقم	العبارة	البدائل	التكرار	النسبة
1	حسب رأيك هل يوجد نظام تقييم بالجامعة؟	نعم	12	0.06
		لا	188	0.59
2	هل تم البدء على مستوى قسمكم في تقييم العلاقة مع الحياة العملية؟	نعم	132	0.66
		لا	68	0.34
3	هل توجد على مستوى قسمكم حول المصير المهني للمخرجات بالمؤسسات	نعم	28	0.14
		لا	172	0.82
4	حسب علمك هل يوجد هناك هيئات تقوم بتتبع وتقييم المصير المهني للمخرجات القادمة	نعم	35	0.17
		لا	165	0.82
5	هل توجد دراسات تقوم بجمع المعلومات حول عالم الشغل وحول الإدماج المهني	نعم	07	0.03
		لا	193	0.96
6	هل تعتبر أن هذه الدراسات مهمة في تقييم التكوين وتحسين المواقف بين مؤهلات المخرجات ومتطلبات الحياة العملية؟	مهم جدا	134	0.67
		ضرورية	66	0.22
		مقيدة	00	0.10
		غير مقيدة	00	0.00
7	ماهي العوامل الرئيسية التي تساهم في ضعف قابلية تشغيل المخرجات؟	غياب الإعلام	51	0.25
		غياب التكوين والتطبيق	63	0.31
		عدم الإنسجام	60	0.3
		تشبع السوق	26	0.13

ما يلاحظ من خلال قرائتنا لنتائج هذا الجدول أن استجابات الأفراد جاءت في معظمها تميل إلى الاختيار "لا" وهذا دليل على أن نظام التقييم بالجامعة الجزائرية لا يزال غير فعال، حيث أنه لا يزال كلاسيكيا ولا يمنح للطالب فرصة الابتكار والإبداع، بالإضافة أنه لا يواكب أهم الإصلاحات التي طرأت على نظام التعليم وبالأخص بالذكر مثلا نظام ل م د، الذي من أحد أهدافه تحسين جودة التعليم وذلك من خلال تنصيب خلايا وهيئات ضمان الجودة أولا على المستوى المركزي للوزارة وعلى مستوى المؤسسات الجامعية التي تعد اليوم شريك اجتماعي واقتصادي تحريك عملية التنمية وبالتالي المساهمة في رفع المخرجات الجامعية.

- نتائج الفرضية الإجرائية الثالثة:

" ماهي طبيعة التكوين بالجامعة؟"

رقم	العبارة	البدايل	التكرار	النسبة المئوية
1	هل توجد على مستوى الجامعات الجزائرية مصالح لمساعدة وإرشاد المخرجات موضعية هدفها الحياة المهنية؟	نعم	13	0.06
		لا	187	0.93
2	هل توجد على مستوى الجامعة الجزائرية مصالح مختصة في جمع المعلومات حول المخرجات القديمة ومعالجتها؟	نعم	06	0.03
		لا	194	0.97
3	هل تعتقد أن جمع هذه المعلومات يساعد الطلبة الذين هم هم في طور التكوين في عملية الإدماج بعد تخرجهم؟	كثيرا	153	0.76
		قليلا	27	0.13
		أبدا	20	0.1
4	هل هناك تربصات ميدانية يقوم بها الطلبة في مجال إختصاصهم؟	نعم	23	0.11
		لا	177	0.88
5	هل تعتقد أن التكوين التكميلي مهم لمساعدة الطلبة في عملية الإدماج المهني؟	نعم	174	0.87
		لا	26	0.13
6	هل تعتقد أن التكوين التطبيقي مهم لمساعدة الطلبة في خلق مؤسسة مصغرة أو متوسطة؟	نعم	143	0.71
		لا	57	0.28

من خلال الجدول، نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة اختارت الاحتمال "لا". انطلاقا من العبارات الدالة على عدم وجود مصالح التوجيه والإرشاد والتي تعد اليوم من أهم العوامل التي تساعد على الربط بين المهن والوظائف وما تتطلبه من تدريب وتعليم وتكوين.

بالإضافة إلى العبارات الدالة على التكوين التطبيقي ومدى أهميته وخاصة في الاختصاصات التقنية والعلمية، هاته الأخيرة التي تشهد اليوم تطور كبير وسريع في مجال التقنيات وكذلك التجهيزات والمعدات المستعملة في مجال الإنتاج وحتى الخدمات.

الخاتمة (نتائج و توصيات)

لن يكون للتعليم الجامعي دور فعال في المجتمع إن لم يتم استغلال مخرجاته التي تتمثل في الموارد البشرية التي تم تكوينها علميا، كما أن هذه الكفاءات لن تتمكن من أداء دور فعال و ريادي في سوق الشغل إن لم يتم وضع خطط و سياسات للتنسيق بين المؤسسات الجامعية من جهة و باقي المؤسسات الأخرى التي تنتمي لباقي القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية. و في سبيل إعداد الخرجين إعدادا جيدا لسوق العمل فإننا نحتاج إلى:

✓ تطوير مناهج البحث العلمي و تجديدها، من خلال إعادة النظر في المحتوى العلمي و تبني إستراتيجية المقاربة بالكفاءات في عملية التدريس، و كذا تحسين أداء الأساتذة من خلال الدورات التدريبية المستمرة، و تغيير أساليب التقييم لجعلها أكثر مرونة و مصداقية.

✓ اعتماد مناهج تعليمي يركز على تطوير المهارات الخاصة لدى الطلبة كمهارة الإبداع و الابتكار، و مهارة التواصل و العمل الجماعي، إضافة إلى تنمية المهارات القيادية لديهم و كذا تطوير المهارات اللغوية و الحاسوبية.

إعداد مختصين تربويين في الجامعات، مهمتهم مساعدة الطلبة عند عملية التوجيه الأكاديمي قبل اختيارهم للتخصصات وإطلاعهم على طبيعة دراستهم وعملهم المستقبلي بعد التخرج، و مختصين آخرين يساعدونهم في توجيههم نحو كيفية إيجاد فرص عمل و ما هي متطلبات المجتمع و فرص العمل المنتجة التي تسد النقص في حاجات أفراد، كما يمكن أن يتم هذا التوجيه من خلال ندوات علمية و مهنية أو ورشات عمل.

✓ من الضروري ربط السياسة التعليمية للبلد باحتياجات خطط التنمية من القوى البشرية من خلال إتباع سياسة تخطيط للتعليم متوافقة مع هذه الاحتياجات.

✓ تحسين نوعية التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة، والاهتمام بالجوانب التطبيقية والتدريبية والعمل الميداني حتى يكون بالإمكان أن يتخرج طلبتنا قادرين على العمل واثقين من أنفسهم، ومحاولة تطبيق أنماط تعليمية مستخدمة في بلدان العالم المتقدمة الأخرى

أو تطوير استخدامها إن كانت مستخدمة، مثال ذلك دورات التعليم المستمر، والتعليم المفتوح، والتعليم عن بعد والتعليم التعاوني وهذا الأخير يستثمر دمج الدراسة والعمل. ✓ تبني إطار فكري منظم هدفه تحقيق جودة تعليمية شاملة و نشر هذه الفلسفة في: المجتمع و البيئة الخارجية، منظمات المعلمين، الإدارات التعليمية المركزية و المحلية، المدرسة أو الجامعة.

قائمة المراجع

- احمد إبراهيم احمد، الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2003.
- بدوي أحمد زكي. (1982). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بيروت: مكتبة لبنان، 1997، ص. 171.
- رحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
- سيد، صبحي. (2002). "الشباب... وأزمة التعبير". سلسلة شباننا آملنا، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر. 2002.
- عدلي، سليمان. (1999). مسؤولية الشباب في مجتمعنا الثائر، بيروت: المكتبة المصرية، 1999، ص. 21.
- محمد حرب، الإدارة الجامعية، دار اليازوري، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.
- محمد حسن اللقاني، المناهج بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب، القاهرة، 1989.
- مركز رياض نجد للإشراف والتدريب التربوي (2006): "التهمة لسوق العمل"، دار المؤلف للنشر والتوزيع، لبنان، ص 16.
- مصطفى خليل الكسواني وآخرون، إدارة التعلم الصفّي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.